

مشكلات الأحداث

في بعض أحياء المدن بالجزائر وعلاقتها بالجنوح

د. زينب حميدة بقادة

أستاذة محاضرة - جامعة سعد دحلب - البليدة

إنّ الحي يشمل على المقومات المعيشية التي لها صلة وثيقة بالحياة اليومية للحدث، والتي يمكن أن تتأثر بها شخصيته إلى حد كبير، ومن خلال ملاحظتنا اليومية لحياة الأحداث داخل بعض الأحياء استنتجنا أن للمسكن السيئ وظروف العمل أو البطالة والصحة السيئة ومشكلة قضاء أوقات الفراغ أثر بالغ في خلق حالة الانحراف والجنوح لدى الأحداث، الأمر الذي نحاول التعرف عليه من خلال المطالب التالية:

أولاً - أثر المسكن السيئ في جنوح الأحداث:

إن أثر المسكن السيئ في انحراف الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته في الجزائر، ذلك لأنه تبين لنا من خلال التقارير الصادرة عن مصالح الشرطة والدرك الوطني أن نسبة كبيرة من حالات الأحداث المنحرفين جاءت من بيئات سكنية رديئة، ذلك لأنّ أزمة السكن الحادة التي تعيشها المناطق الحضرية الكبرى والمتوسطة في الجزائر حالت دون احتفاظ الكثير من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض بالمسكن الصحي اللازم للنمو السليم للأطفال بدنيا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا، حيث أدّت كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة، وبسبب استمرار الهجرة الريفية إلى جعل الدولة وسلطاتها غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على سكن في المدن أو الضواحي، وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات فإنّ الرصيد العقاري المقدر بحوالي أربعة ملايين سكن لازال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمقدرة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوى التراب الوطني⁽¹⁾.

(1) الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الجزائر، 1994، ص: 47.

وتتجلى أزمة السكن في المدن بوضوح أيضا من خلال تفحصنا لمعدل الإيواء أو ما يعرف في الجزائر بمتوسط شغل السكن الذي ارتفع من 5.15 سنة 1966 إلى 7.4 في سنة 1987 إلى 7.5 سنة 1998⁽¹⁾.

إن النظرة الواضحة للوحدات السكنية المتواجدة ببعض الأحياء الشعبية والقصديرية بالجزائر العاصمة تبين الوضع الرديء والخطير المتواجد عليه بعض السكنات الواقعة بمناطق يعتبرها الكثير مناطق تفرخ الانحراف والجنوح مثل المساكن المتواجدة بحي النخيل بباش جراح وديار المحصول وديار الشمس وديار الباهية بالمدنية وحي ديار الكهف بباب الوادي... إلخ، وهي مساكن على شكل عمارات ذات الغرفة الواحدة أو الغرفتين، اتصفت بكل أسباب القذارة والرداءة والضيق والاكتظاظ، إنها لا تتصف بالشروط الصحية ولا تستجيب لأدنى المقاييس التقنية المقبولة للإيواء والتي شيدتها الإدارة الفرنسية في إطار سياستها الاستعمارية المبنية على التفرقة العرقية في الإسكان.

وهناك مساكن أخرى أيضا على شكل عمارات متواجدة بمناطق متفرقة من الجزائر العاصمة مثل منطقة بلوزداد، وساحة الشهداء، وباب الوادي والحراش، تعاني من وضع متدهور جدا من جراء تأثيرات القدم والاكتظاظ والنقص الكبير في الصيانة والتجهيز والمراقبة التقنية، الأمر الذي جعلها نتيجة تدهور حالها غير قابلة للسكن، بل وخطيرة، ومع ذلك فهي مأهولة بالسكان.

ويوجد أيضا المساكن المشيدة في إطار البناءات والأحياء غير القانونية مثل الأحياء القصديرية التي تزايدت أعدادها بشكل مدهش خاصة منذ الثمانينات بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، حيث بينت تقارير الأجهزة المختصة بالتهيئة العمرانية والمدن بأن البناءات الفوضوية الموجودة حاليا بالجزائر أغلبها نما وتوسع بشمل مكثف في المرحلة ما بين: 1980- 2003 بسبب الانفجار الديمغرافي في المدن، وأزمة السكن بها، والنزوح الريفي ونحوها. وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن تزايد الهجرة الريفية في الآونة الأخيرة كان بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الأرياف منذ سنة 1992 بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي حركت الهجرة الريفية بشكل مكثف نحو المدن من جديد، وهكذا استمر نمو الأحياء القصديرية وانتشارها بشكل سريع حيث فاق معدل نموها المقدر

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع

سابق، ص: 131.

بحوالي (10%) سنويا معدل النمو الحضري المقدر بحوالي (8%) سنويا على أكبر تقدير⁽¹⁾، بحيث أصبحت أغلب المدن الكبرى والمتوسطة محاطة بأحياء قصديرية تقام فوق أراضي أملاك الدولة بشكل غير قانوني، وبطريقة عشوائية وسريعة عجزت المصالح الإدارية والجماعات المحلية عن إيقافها والتحكم فيها.

وبهنا من كل ما سبق ذكره حول خطورة تفاقم ظاهرة الأحياء القصديرية بالجزائر، والتي اتصفت نتيجة للظروف المعيشية السيئة بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي أن الأوضاع السكنية المزرية التي يسكن فيها الأحداث غالبا ما تدفع بالكثير منهم نحو انتهاج السلوك المنحرف أو الجانح.

أما فيما يتعلق بالمجموعات السكنية الجديدة التي شيدتها الدولة للتخفيف من أزمة السكن، والتي تم إنجازها باستعمال تحت ضغوطات الاحتياجات، وفي غياب الدراسات والتصميمات العلمية ضُمَّت فئات اجتماعية متباينة واتصفت بضيق غرفها وقلتها بالنسبة للعائلة الجزائرية الكثيرة العدد، كما أنّ الأحياء المتواجدة فيها تشكو من النقص الكبير في الهياكل والمرافق الضرورية للحياة الحضرية.

ومن كل ما سبق ذكره حول وضعية السكن السيئ في الجزائر وأثره في جنوح الأحداث يمكننا أن نستنتج أن المسكن السيئ من ناحية الضيق والرداءة والقذارة يصبح مكروها بالنسبة للحدث ممّا يدعو إلى الهروب من المنزل إلى الشارع "الزبنقة" أين يصبح عرضة للكثير من الانحرافات التي تنتهي بالجنح في غالب الأحيان.

ومن جهة أخرى نجد أنه نتيجة لضيق المسكن كثيرا ما يدفع الوالدان أبناءهم إلى الشارع لكي يتسنى لهم قدر من الراحة داخل المسكن، لأنه مع هذا الضيق يستحيل إيجاد مكان مخصص للأبوين أو الإخوة والأخوات للتصرف بكل حرية في المنزل، وهكذا تضيع أسباب الاستقرار الأسري، حيث يغيب الحوار بين أفراد الأسرة وتضعف الروابط الأسرية، وتخفت العلاقات بين أفرادها، ويسود جو من التشتت والتباعد، الأمر الذي يساهم في حالات كثيرة وبشكل قوي في إفلات الأولاد من سلطة أوليائهم بحيث يصعب استرجاعهم وإصلاحهم قبل أن يصبحوا جانحين على قدر من الخطورة.

كما تؤدي كثرة المشاكل والضغوطات التي يتسبب فيها المسكن الرديء والضيق مثل النزاعات والشجارات بين مختلف أفراد العائلة التي تجعل الأولاد في بعض الحالات يتركون

(1) بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص: 88.

المنزل لقضاء معظم أوقاتهم خارجه أين يجدون المتعة مع رفاق السوء في تعاطي المخدرات والمهلوسات ليعوضوا شيئاً من عدم الاستقرار والراحة الذي فقدوه في أسرهم.

ثانياً- أثر العمل غير المناسب والبطالة في جنوح الأحداث:

إنّ ظاهرة عمالة الأطفال أو البطالة لا يمكن التقليل من أهميتها في تزايد ظاهرة جناح الأحداث في الجزائر، ذلك لأنّ الحدث الذي يعاني من البطالة غالباً ما يجد متسعاً من الوقت يملؤه بالخروج إلى الشارع والتردد على الأسواق والمقاهي والملاهي والأماكن المشبوهة، ممّا يهيئ له فرصة الالتقاء بقرين السوء الذي يدفع به إلى تيار الجريمة، أو يحاول أن يملأ هذا الفراغ بإشباع الميول والحاجات غير المشروعة التي تغذيها فترة المراهقة والرغبة في الحصول على المال بأيّة وسيلة.

كما أنّ الحدث الذي يعمل في أعمال غير مناسبة في إطار عمالة الأطفال كثيراً ما ينتهي به الأمر إلى الانحراف أو الجنوح، ذلك لأنّ طبيعة عمله في الأسواق والشوارع والطرقات تيسر له سبيل الاندماج في أوساط وضيعة والعيش في بيئات منحطة أين يمكن أن يتعلم ألواناً مختلفة من السلوك المنحرف، بالإضافة إلى خطر مخالطته لأشخاص منحرفين أصبحت الجريمة بالنسبة إليهم أمراً سهلاً وثيق الصلة بحياتهم اليومية، مما يؤدي في النهاية إلى ارتباطه بهم، وبالتالي انزلاقه في تيار الجنوح والانحراف. ومن هذه الوجهة تبدو أهمية دراسة الصلة بين البطالة وعمالة الأطفال وبين ممارسة السلوك الجانح في المجتمع الجزائري.

تشير آخر الإحصائيات في الجزائر أنّ عدد الأطفال قد بلغ (9.600.000) طفل، ويمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر سنة حوالي (63%)، وهي شريحة هامة في الهرم السكاني تحتاج إلى الاحتواء والرعاية والتكفل.

تعد الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث من الدول التي سجلت نسبة مهمة من الأطفال الذين يشتغلون في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

حسب دراسة قدمت للمنظمة العالمية للطفولة المسعفة وصل عدد الأطفال العاملين في الدول العربية (4.5 مليون) طفل عامل، ووصل عدد الأطفال العاملون في الجزائر (1.8 مليون) طفل عامل من بينهم (1.3 مليون) طفل تتراوح أعمارهم ما بين (6- 13) سنة⁽¹⁾.

⁽¹⁾Mostéfa Khiati, *Le travail des enfants en Algérie*, Alger, Editions FOREM, 2006, P ; 43.

وحسب التحقيق الذي قامت به وزارة التضامن الوطني في سنة 1999 وصلت نسبة الأطفال المشتغلين في القطاعات غير الرسمية إلى 5 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5-18) سنة أي نحو 478.000 طفل عامل⁽¹⁾. وهذه الظاهرة عادة ما تعرف باسم عمالة الأطفال، والتي تعبر عن ذلك الشغل أو العمل مهما كانت شروطه وطبيعته، والذي يعود بالضرر المعتبر على الأطفال من النواحي العقلية، والصحية، والأمنية، وحتى الأخلاقية.

إن التغيرات والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرضت لها الجزائر في مختلف مجالات الحياة كانت في انعكاساتها وخيمة وشاقة على الأسر والأفراد في مختلف الشرائح الاجتماعية بما في ذلك شريحة الأطفال، حيث تفاقمت المشاكل والأزمات المتوالية مفرزة بذلك ظواهر جديدة منها عودة بروز ظاهرة عمالة الأطفال من جديد، التي كانت الجزائر قد حاولت جاهدة القضاء عليها بعد الاستقلال باعتبار أن وجود هذه الظاهرة بالجزائر مرتبط بظروف الاستعمار.

وإذا حاولنا التوقف على أسباب تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر نتوصل إلى أن هذه الظاهرة برزت بشكل قوي منذ سنة 1990 التي شهدت فيها الجزائر اضطرابات اجتماعية واقتصادية حادة بمفاهيم ومعايير ذات علاقة بالأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بفقر الأسر التي وجدت نفسها ابتداء من هذه الفترة تعاني من تدن في مستوى المعيشة وانخفاض في القدرة الشرائية، الأمر الذي اضطر الكثير من هذه الأسر إلى دفع أبنائها نحو سوق العمل لرفع عدد المساهمين في الدخل الأسري لتغطية العجز في مستواهم الاقتصادي وتخفيف بعض المصاريف عن كاهل الأسرة والمتمثلة في مصاريف الملابس والتعليم والترفيه التي تعد ضرورية بالنسبة للأبناء.

والأمر الثاني الذي تسبب في تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال هو ضعف المردود الداخلي للمنظومة التربوية الذي تجلى في تسريبات هامة تجسدت في نسب عالية عند معيدي السنة ما بين 10% و 16%، كما تجاوز عدد المطرودين من التعليم 420.000 سنة 2002 منهم (71%) في الطور الأساسي، حيث يلاحظ أن ما بين 9.5 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 سنة يوجد أكثر من (20%) منهم خارج المنظومة التربوية، وفيما يتعلق بالذين تتراوح أعمارهم بين (16- 18) سنة فإن عدم التمدرس يمس نسبة (60.90%) منهم⁽²⁾.

⁽¹⁾Ibid., P; 44-45.

1-2-3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ملخص مشروع التقرير حول حماية الشباب: جنوح الأحداث، مرجع

سابق، ص: 7.

وتجدر الإشارة على أنّ النسبة العالية من الرسوب المدرسي لدى هذه الفئة المتضررة تشكل تحوفا كبيرا نحو وقوعها في الجنوح والانحراف خصوصا إذا لم توجه نحو فروع التكوين والتمهين أو نحو أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو رياضية.

ويمكننا أن نوضح في هذا الصدد أنّ عرض مقاعد التكوين تجاه هذه الفئة من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين (13 - 18) سنة مازال محدودا بـ 206.100 منصب عمل سنويا، وبمقارنة إجمالي المقصيين من المنظومة التربوية سجل حوالي 220.000 طلب للتكوين لم تتم تلبية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ فئة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (16 - 18) سنة والذين لم يدمجوا في المنظومة التربوية أو التكوين لا يستفيدون من أجهزة تشغيل الشباب ولا يسمح لهم بالاستفادة من إجراءات التشجيع لإنشاء مؤسسات مصغرة لأن أعمارهم لم تتجاوز 19 سنة.

كما تؤكد إحصائيات البطالة ضعف مستوى تشغيل هذه الفئة، فمن بين عدد البطالين الإجمالي المقدّر بحوالي 2.34 مليون سنة 2002 بما يمثل نسبة بطالة قدرها (27.3%) فإن نسبة (16.80%) تقل أعمارهم عن 19 سنة، ومن بين 766.000 حدث قادرين على العمل وتتراوح أعمارهم بين (15 - 19) سنة نجد (51%) منهم عاطلين عن العمل. ويزداد عدد البطالين في المدن خاصة في صفوف الشباب الذين تقل أعمارهم عن (20 سنة)، إذ يبلغ نسبة (59.50%) مقابل (44.30%) في الأرياف⁽³⁾.

ونتيجة لكل هذه الأسباب نجد أنّ الجزائر سجلت توجهها بارزا نحو سوق العمل غير المتوازن والعمل غير الرسمي ضمن مفهوم الشطارة La débrouillardise⁽¹⁾ لمئات الأطفال الذين يتواجدون في العمل مبكرا بسبب الإقصاء من التعليم، و عدم إدماجهم في مراكز التكوين المهني، أو بسبب الفقر و العوز المادي.

إنه على الرغم من عدم وجود إحصائيات محددة حول عمالة الأطفال في الجزائر نظرا لخصوصية هذه الظاهرة فإنّ الواقع الذي نشاهده في شوارعنا يثبت أنه يوجد أعداد هائلة من الأطفال يعملون ضمن القطاع غير الرسمي.

إنّ الإحصائيات الرسمية الخاصة بتشغيل الأطفال الأقل من السنّ القانونية تشير إلى وجود أكثر من 25.000 طفل يعمل، الغالبية منهم لا تتعدى أعمارهم الخمسة عشرة سنة، وعلى خلاف

⁽¹⁾Mohamed said Musette, **L.emploi des jeunes en Algérie** in cahiers du cread, Alger, Ed: O.P. U, n° 26, 2eme trimestre, 1991,p.87.

ما أفادت به هذه الإحصائيات عن ظاهرة تشغيل الأطفال صرحت الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة والبحث بأن عدد الأطفال الذين يتم استغلالهم في العمل وفي مهن لا تتناسب مع أعمارهم هو أكثر بكثير من هذه الأرقام، ذلك لأن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، خصوصا في هذه السنوات الأخيرة، التي أصبح فيها القطاع غير الرسمي المنفذ الأساسي لعمل الأطفال⁽¹⁾.

وفي سياق هذه التقديرات كشف تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال بالجزائر أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث شمل ثماني ولايات من الوسط وهي: الجزائر العاصمة والبلدية وتيزي وزو وعين الدفلى وتيبازة وبجاية وبومرداس والبويرة عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم بين (4- 17) سنة ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعي وأخطرها المتاجرة في المخدرات والدعارة، أما عن ظروف العمل التي يعمل فيها هؤلاء الأطفال فقد بين التحقيق أن (28%) منهم يمارسون نشاطهم بعيدا عن مقر سكنهم، وفيما يتعلق بالظروف التي دفعتهم إلى العمل فقد أجمع (53%) منهم أن السبب راجع إلى الظروف المادية الصعبة التي تعيشها عائلاتهم، علما أن (75%) من هؤلاء الصغار يمدون عائلاتهم بالمال الذي يحصلون عليه مقابل عمالتهم⁽²⁾.

وفي تحقيق آخر حول تشغيل الأطفال ونتائجه أنجزه المعهد الوطني للعمل سنة 2004 بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل، ارتكزت الدراسة حول ثلاثة مجموعات من الأطفال العاملين وهي: الأطفال المتدرسون والأطفال المتسربون من المدرسة والأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة قطعا، وشملت (12) ولاية موزعة على مختلف ولايات الوطن (غرداية، عين تموشنت، سيدي بلعباس، تيارت، مستغانم، المدية، تيبازة، الطارف، قالمة، الجزائر، الجلفة، تبسة). وقد شملت العينة (2.146) طفل عامل تتراوح أعمارهم بين (6- 17) سنة، وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن (82%) من الأطفال الذين تمت دراستهم والذين تتراوح أعمارهم ما بين (6- 15) سنة يعملون في القطاع غير الرسمي، و (18%) منهم يعملون في القطاع الرسمي، وتبين من هذه الدراسة أن (54%) من فئة السن (16- 17) سنة يعملون في الوسط الحضري كباعة متجولين أو عمال في المقاهي أو عمال في ورشات البناء بينما يعمل (91%) من أفراد العينة في الوسط الريفي في النشاط الزراعي ويعمل (85%) منهم في الرعي⁽³⁾.

(1) Mostéfa Khiati, **Le travail des enfants en Algérie**, op.cit , P : 45.

(2) Ibid ., PP : 53-74.

(3)Ministre du travail et de la sécurité sociale, institut national du travail, synthèse du rapport final sur le travail des enfants en Algérie, Alger, janvier 2005, PP : 1-9.

لقد توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى أنّ (53.60%) من أفراد العيّنة بدؤوا العمل بين سن (12 - 15) سنة، و(44.50%) منهم بدؤوا العمل في سن يقل عن 11 سنة. وتبيّن من هذه الدراسة أنّ (42.36%) منهم يعملون من أجل مساعدة عائلاتهم الفقيرة، وأجمع (36.66%) من أفراد العينة أنهم يعملون من أجل اقتناء حاجياتهم الخاصة.

ويمكننا أن نذكر في هذا المجال أنّ هذه الدراسة لم تسفر عن أي شكل من الأشكال غير الإنسانية في استغلال الطفولة في الجزائر.

من خلال هاتين الدراستين يمكننا أن نستنتج أنّ العوز والاحتياج هما اللذان غالبا ما يدفع بالأطفال إلى سوق العمل.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نذكر أنه رغم اختلاف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأطفال في إطار القطاع غير الرسمي فإنه يتنافى مع القوانين والاتفاقيات المنصوص عليها فيما يتعلق بحقوق الطفل كفرد بحاجة إلى الحماية والرعاية والاهتمام، وهو الأمر الذي جسّدته الجزائر بتبنيها لاتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، والتي نصت مادتها (32) على أنّ الدول الأعضاء تحمي الطفل ضد الاستغلال الاقتصادي وكل ما يمكن أن يؤثر على تربيته ويضر بصحته أو تنميته الجسدية، العقلية، الروحية، الأخلاقية والاجتماعية.

كما يحمي التشريع الجزائري في (المادة 15) من قانون رقم 11 - 90 المؤرخ بـ 1990/04/21 والخاص بعلاقات العمل الطفل من أي استغلال اقتصادي، وأقر أنّ السن الأدنى للقبول في العمل لا يمكن أن يكون أقل من (16 سنة)، حيث جاء فيه أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للعمل عن سن ستة عشر سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها...، ولا يمكن أن يوظف العامل القاصر في أعمال خطيرة غير نظيفة أو مضرّة بصحته أو بأخلاقه، وأن القاصر لا يجب توظيفه إلا على أساس رخصة من وليه الشرعي.

ونصت (المادة 28) من نفس القانون أيضا أنه لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن (19 سنة) كاملة في أي عمل ليلي (والعمل الليلي هو العمل الذين يمتد ما بين الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا).

وفي هذا الإطار دائما يمكننا الإشارة إلى أنّ منظمة العمل الدولية أصدرت اتفاقية بتاريخ 1999/06/17 تحمل رقم 182 خلال المؤتمر الدولي للعمل أثناء دورته السابعة والثمانين حذرت فيها من

جميع أشكال استغلال الأطفال ودعت إلى بذل الجهود من أجل القضاء عليها ، وقد صادقت الجزائر أيضا على هذه الاتفاقية بمرسوم رئاسي رقم 2000 - 387 المؤرخ في 2000/11/28.

إن كل هذه القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر تمنع من تشغيل الأطفال مهما كانت الأحوال والظروف، وهذا من أجل حماية حقوق الطفل المشروعة من تعليم وتربية وترفيه، إلا أن الواقع يثبت بأن هناك انتهاكات فادحة لحقوقه، فالطفل في الجزائر رغم كل الإجراءات فهو بعيد عن تطبيقها، والدليل على ذلك الأعداد المتزايدة من الأطفال المشتغلين والمتواجدين في الشوارع والطرقات والأزقة والأسواق والموانئ والورشات والمزارع، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (6 - 15) سنة و يشتغلون مهنا في جميع المجالات كقباضين في حافلات النقل العمومي أو "تجار صغار"، يبيعون ويشتررون بدءا بطاولات السجائر والفول السوداني في الأماكن العمومية إلى الخضر والفواكه في الأسواق الشعبية وجمع البلاستيك والقارورات في المزابل العمومية وبيع مختلف المأكولات التي تعدها الأم أو الأخت في البيت، والمتاجرة في بعض المواد الاستهلاكية...الخ.

وفي هذا المجال يمكننا أن نتطرق إلى عمل الأحداث في إطار الاقتصاد الموازي Trabendo، حيث يقوم الأطفال ببيع وشراء مختلف أنواع السلع من ملابس وأحذية وعلب التبغ والهواتف النقالة إلى غير ذلك من السلع التي يحصلون عليها من خلال شطارتهم في ممارسة الطرابندو، والتي يقومون ببيعها في مختلف الأسواق، الأمر الذي كان له تأثير كبير على عقلية الطفل الجزائري الذي اكتسب بدوره نظرة مادية للحياة، وتشبع بثقافة السوق والاقتصاد الحر والتجارة والكسب السريع.

وانطلاقاً من كل ما سبق ذكره يقول أحد الباحثين أن كل الشباب "بدون عمل" في الجزائر ليسوا "ببطلين" بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم⁽¹⁾.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة البطالة وعمل الأحداث بجنوحهم يمكننا أن نستنتج أنّ بطالة الحدث وتواجده في الشارع دون أي أمل في الحصول على تكوين مهني أو عمل في القطاع الرسمي غالباً ما يهيئ له فرصاً كبيرة للوقوع في الانحراف بعدما يستولي عليه القلق ويفغره الإحساس بالخيبة والفشل، كما أنّ عمل الحدث في أعمال غير مناسبة في سن مبكرة فضلاً عن كونه استغلالاً وانتهاكاً لحقوق الطفل المتفق عليها عالمياً محضوف

⁽¹⁾Mohamed said Mustte, o.p.cit., P : 87.

بالمخاطر باعتبار عمله في هذه السن يتطلب جهوداً لا تتماشى مع طاقاته الجسدية والعقلية مما يجعله عرضة للتعب والإجهاد والاستغلال وسوء المعاملة، وفي كثير من الحالات الانزلاق في طريق العنف ودخوله دوامة المخدرات في الوقت الذي يفترض أن يتمتع بطفولته ويعيش سنه.

ومن جهة أخرى يمكننا أن نشير إلى أن هذه الفئة من الأحداث القليلة الخبرة بالحياة بحكم تواجدها لوقت طويل في الشوارع والأماكن العامة غالباً ما تقع فريسة لأصدقاء السوء الذين يجربونها نحو طريق الانحراف والإجرام، وذلك عن طريق إقحامها في عمليات إجرامية مثل الدخول في عالم الاعتداءات والسرقعة أو امتهان مهن انحرافية تمس بالأخلاق في النوادي الليلية أو بيوت الدعارة أو المتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من السلوكات الجانحة التي تؤثر سلباً على أمن هؤلاء الأحداث.

وأخيراً يمكننا أن نذكر أنه رغم كل الصعوبات والضغوطات والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون في مختلف الأعمال الخطيرة وغير المناسبة في إطار القطاع غير الرسمي فإننا نجد أن الطفل الجزائري سواء كان ذكراً أم أنثى ما زال يستمر في التوجه نحو العمل برغبته أو مجبراً، الأمر الذي جعل هذه الظاهرة تنتشر بصورة سريعة وخطيرة في الوقت الذي تتقدم فيه أدنى المعلومات عنها لدى المفتشية العامة للعمل المهتمة بمراقبة وتطبيق تشريعات وقوانين العمل، وهو الشيء الذي يظهر النقص الذي يطبع البرامج والمخططات الموجهة لصالح الطفولة والأطفال.

ثالثاً- أثر الرفقة السيئة في جنوح الأحداث:

إن أثر الرفقة السيئة في جنوح الأحداث لا يمكن التقليل من أهميته كعامل من عوامل الجنوح في المجتمع الجزائري، حيث أكدت تصريحات قضاة الأحداث ببعض محاكم الجزائر العاصمة أنّ رفاق السوء غالباً ما كانوا سبباً في غالبية حالات الانحراف.

ونظراً لزيادة معدلات الأحداث الجانحين والمنحرفين بشكل مذهل وخطير في المجتمع الجزائري وانتشارهم في جميع أحياء المدن الجزائرية سواء كانت أحياء راقية أو شعبية أو قصديرية، أصبحت الكثير من الأسر الواعية تسعى جاهدة إلى حجز أبنائها داخل البيوت ومنعهم من الخروج إلا في حالة قضاء الحاجيات الضرورية تحت المراقبة والحراسة المشددة خوفاً من تعرضهم لمخاطر الوقوع تحت براثن رفاق السوء، وهكذا نظراً للخطورة التي أصبح يسببها الشارع على سلوك الطفل أصبح الكثير من الأطفال محرومين من مزاوله حياتهم الطبيعية داخل الأحياء لأنها أصبحت غير آمنة.

أمّا عن الأسباب التي تدعو الأحداث إلى الانضمام إلى رفاق السوء في المجتمع الجزائري فهي كثيرة ومتنوعة نذكر منها مثلاً تواجدهم في ضياع تام دون دراسة أو تكوين أو عمل، كما أن الظروف الصعبة التي يعيش فيها الكثير من الأحداث في أسرهم من فقر وضيق في السكن وعدم الاستقرار الأسري الناتج عن الشجارات والنزاعات التي تحدث يومياً بين أفراد الأسرة، بالإضافة إلى الإهمال وضعف رقابة الوالدين وعدم تحمل مسؤوليتهم كاملة في توجيه سلوك الأبناء إلى غير ذلك من الأسباب التي تدفع بالأحداث إلى الهروب إلى الشارع والانضمام إلى جماعة الرفاق التي تعتبر الوسط الضروري للتخلص من القلق الذي يعانون منه بسبب وضعهم المتأزم فيجعلون من الشارع الذي يفرض عليهم قواعده وقوانينه من خلال جماعة رفاق السوء بيتهم الثاني الذي يجدون فيه الحماية والولاء والأمن.

إن الحدث الذي كان من المفروض أن يأخذ نموذج سلوكه عن والديه وعن المدرسة نجده غالباً ما يأخذه من الشارع عن طريق رفاق السوء الذين يختارهم من الحي الذي يقيم فيه، حيث يفضل في اختياره لرفاقه المجموعة التي تتقارب معه في السن والمماثلة له في الجنس والمتفقة معه في الميول والاتجاهات، وهذا ما يؤكد جميع العاملين في مجال الطفولة الجانحة على مستوى مصالح الشرطة القضائية والدرك الوطني الذين صرحوا بأنّ السلوك الجانح في أغلب الحالات ينتقل إلى الأحداث عن طريق المخالطة والتقليد والصحبة السيئة؛ ويحدث ذلك إمّا انطلاقاً من المدارس حيث تقوم جماعة رفاق السوء التي تركت المدرسة بإغراء الأطفال المتمدرسين بمختلف المغريات لحثهم على ترك المدرسة واتباعهم في مغامراتهم ونشاطاتهم الإنحرافية، ويجدر بنا التنويه هنا بأن حالات كثيرة من الأحداث الجانحين تركوا مدارسهم بسبب رفاق السوء الذين كانوا في ظل غياب المراقبة الأسرية السبب الرئيسي في اتجاههم نحو السلوك الجانح، أو عن طريق الحي "الحومة" الذي يوفر في كثير من الحالات أكبر المجالات لتكوين مخالطة بين أفرادها بشكل يسهل انتقال بعض الأنماط السلوكية الجانحة، وتبادل بعض القيم الاجتماعية الخاطئة من شخص إلى آخر بكل بساطة وسهولة، إذ تخلق بعض الأحياء الفاسدة الجو المناسب لنمو الاتجاهات الجانحة لدى الحدث، حيث تقدم له عن طريق رفاق السوء الساكنين بنفس الحي تسهيلات كبيرة في توجيه سلوكه وجهة خاطئة ومنحرفة بدءاً بإغرائه ودفعه نحو التدخين وشرب الخمر في سن صغيرة ثم جرّه نحو تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة إلى أن يصل بهم الأمر إلى تكوين جمعية أشرار في شكل عصابات متكونة من جماعة من المنحرفين اعتادوا مخالفة القانون وارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها منها الجرائم الجنسية والسرققات البسيطة والموصوفة والعنف والاعتداءات بالسلاح البيض والكلام البذيء والمتاجرة في المخدرات إلى غير ذلك من السلوكات الجانحة

التي يتعلمها الحدث من هؤلاء الأشخاص اللذين يمثل قيمهم، والذين يمثلون له المصدر الكبير لكل هذه الاتجاهات الخاطئة التي يتقمصها منهم، ومن ثم تبدأ اتجاهاته نحو العداء للسلطة والقانون والنظام، واتجاهاته نحو تفضيله لمهن معينة دون أخرى مثل احتراف السرقة وبيع المنوعات والمتاجرة في المخدرات والطرابندو إلى غير ذلك من المهن غير القانونية التي تدرّ عليه ربحا، وعن طريقها يأخذ حقه من المجتمع الذي لم ينصفه في نظره.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن الحدث يتعلم كل شيء قريب إليه، بل يجده في حيه على عتبة داره بكل سهولة ودون عناء، وهكذا يتدرج في مراتب الانحراف مع صحة رفاق السوء وعصابة الأشرار حتى يصل إلى الجريمة، ويصبح السلوك السيء هو الأسلوب الحتمي الذي يهيئ له الاطمئنان والاستقرار في علاقته مع رفاق السوء أو أفراد العصابة الذين يدين لهم بالولاء.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول علاقة رفاق السوء بجنوح الأحداث في الجزائر نستنتج أن طبيعة الحي الذي يسكن فيه الأحداث خصوصا إذا كان حيا فاسدا قد يشجع في حالات كثيرة على انتشار السلوكات المنحرفة، ويعتبر عاملا مساعدا على تكوين جماعات رفاق السوء الذين يجرون وراءهم أعدادا هائلة من الأحداث ذوي الاستعداد للانحراف.

أما عن وضعية ظاهرة عصابات الأحداث في الجزائر فقد استنتجنا من خلال اتصالاتنا ببعض المسؤولين العاملين في مجالات الطفولة الجانحة لدى مؤسسات الشرطة بأنها تتكون في غالب الأحيان من فئة من الأحداث يتمتعون بميول واتجاهات متقاربة، وقد يجتمع هؤلاء في أماكن معينة، ويقومون بأفعال مخالفة للقانون بدون أي تنظيم، كما قد تتكون هذه العصابات بشكل منظم وتتخذ شعارا لها وقائدا يوجهها، وغالبا ما تجتمع في أماكن سرية بعيدة عن الشكوك والأنظار لدراسة مخططاتها الإجرامية. أما عن فئة الأحداث التي تتضمن إلى عصابات الأحداث فغالبا ما نجدها تفعل ذلك لما تهيئه لها العصابة من إشباع لرغباتها الأساسية، ولما تحققة لها من روح المغامرة والانتقام، ولما توفره لها أيضا من حماية ضد السلطة والبوليس، كما يتمتع الحدث من خلال انضمامه إلى العصابة بجميع مظاهر اللهو من سهرات وموسيقى ورقص وخمور ومخدرات إلى غير ذلك من المتع والم لذات والأموال التي لا يستطيع الحصول عليها بمفرده كما تمثل العصابة للحدث معاني يحبها الشباب كثيرا في مجتمعنا والمتعلقة بالشجاعة والجرأة

- الرحلة -

أمّا فيما يتعلق بخطورة انتشار عصابات الأحداث في الجزائر فقد شهدت السنوات الأخيرة حسب الإحصائيات الرسمية معدلات كبيرة لعصابات الأحداث انغمس الكثير منها في جرائم متنوعة، وهو الأمر الذي يكشف لنا عن الطابع الجماعي لجناح الأحداث في الجزائر، إلا أنه يمكننا أن نصرح بأن هذه العصابات لم تصل بعد إلى درجة خطيرة من الإجرام والمتمثلة في دقة التخطيط وأحكام التنظيم مثلما يحدث في الدول المصنعة، إلا أنه ونظرا للتغيرات والتحولات العميقة التي يمر بها المجتمع الجزائري فسوف تنمو وتتطور إلى أن تصل تحت ضغط بعض العوامل المساعدة إلى درجة الخطورة إذا لم يسارع في احتواءها وعلاجها.

رابعا- أثر أوقات الفراغ في جنوح الأحداث:

إن استثمار أوقات الفراغ يعتبر مشكلة كبيرة في المجتمع الجزائري، ذلك لأن قطاع الثقافة ووسائل الإعلام والرياضة والتسليه يشكو من نقائص مقلقة نظرا لعدم إعطائه العناية الكافية مما أدى إلى تهميش هذا القطاع الحيوي على الرغم من أن مهامه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بممارسة السيادة الوطنية، لأنه مرتبط بتثقيف المواطن، وترقية مستواه السياسي، الفكري، والروحي عن طريق استغلال الأجهزة الثقافية المتنوعة مثل: دور السينما، ودور الثقافة، ودور الصحافة، والمسارح، والمكتبات، والتجهيزات الرياضية والترفيهية...الخ.

لقد قدر عدد سكان الجزائر إلى غاية جانفي 2005 بـ 32.906.000 نسمة، وتعتبر الجزائر من البلدان التي تتكون كثافتها السكانية من الشباب في الغالب لدرجة أن البعض يطلق عليها اسم -الجزائر- مجمع الأطفال والشباب، ذلك لأن الشباب يشكلون شريحة هامة في الهرم السكاني، ففي آخر تقديرات سنة 1998 بلغت نسبة الشباب الأقل من 15 سنة (36.2%)، وفي المقابل فإن جيل الانفجار الديمغرافي قد بلغ سن الرشد حيث إن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 19 سنة تجاوزت (57%)⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن (61%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (16 - 18) سنة انقطعوا كلياً عن الدراسة⁽²⁾، حيث بقيت الأغلبية الساحقة منهم في الشارع دون دراسة و تكوين ودون عمل، ونظرا لغياب الوسائل الثقافية، والرياضية، والترويحية السليمة عن محيط معظم أحياء المدن الجزائرية خصوصا تلك التي تضم الفئات الاجتماعية الفقيرة غالبا

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سابق، ص: 74.

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، الجزائر، ماي، 2003، ص: 7.

ما يترك الأطفال والأحداث في حالة ضياع أو فراغ تام لا يحسنون استخدامه في أحوال كثيرة، وكثيرا ما يكون الجنوح هو حسيلة الاستثمار السيئ لأوقات الفراغ.

فإذا ألقينا نظرة على عدد الأندية والمؤسسات الرياضية والثقافية والاجتماعية التي تخدم هذا العدد الضخم من الشباب في الجزائر لوجدناها إلى غاية سنة 2000 تبلغ 1338 مؤسسة منها 761 هيكل تابع لوزارة الشباب والرياضة، و 577 مؤسسة تابعة لقطاعات أخرى والمتمثلة في وزارة الثقافة والجماعات المحلية والقطاع الخاص... الخ⁽¹⁾.

أمّا عن المنشآت الرياضية فبلغ عددها 4000 منشأة إلى غاية سنة 2000 منها (14.10%) فقط تابع لقطاع الشباب والرياضة.

ويعتبر التوزيع الجغرافي لهذه المنشآت الرياضية والثقافية غير متوازن، وبالفعل من بين 1541 بلدية لا تتوفر سوى 750 بلدية على هذه المنشآت، بالإضافة إلى أن أكثر من (80%) من المنشآت الرياضية مخصصة لممارسة كرة القدم، أمّا الاختصاصات القاعدية الأخرى والتي تعتبر مهمة ونافعة للشباب مثل ألعاب القوى والسباحة والرياضات الجماعية في القاعة فلا تتقاسم سوى (20%) من هذه المنشآت⁽²⁾، أما فيما يتعلق بالمنشآت الثقافية فقد بلغ عددها 1140 مؤسسة ثقافية إلى غاية سنة 1999 موزعة على النحو التالي: 602 دور للشباب و 133 قاعات متعددة الخدمات، و 62 بيتاً للشباب، و 22 خيمة للشباب، و 321 مركز ثقافي⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التأطير التقني لهذه المؤسسات ضعيفة جدا، وتقل هذه النسبة عن معدل ثلاثة مؤطرين لكل مؤسسة ثقافية، اجتماعية أو رياضية.

وفضلا عن ذلك فإن عدد الأحداث المنتمين إلى الجمعيات الرياضية والمنخرطين في جمعيات الشباب ضئيل جدا إذ لا تتجاوز نسبتهم (7%) فقط⁽⁴⁾.

ومن الواضح أنّ التأطير في إطار الجمعيات والنوادي مازال ضعيفا، ويبدو أن إضفاء الطابع السياسي على المنظمات الشبانية وضعف الوسائل ونوعية التأطير قلصت من قدرات تجنيد الشباب وتأطيرهم.

⁽¹⁾O.N.S, L' Algérie en quelques chiffres , Alger, n : 35, Editions 2006, P : 3.

⁽²⁾ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشباب، مرجع سابق، ص: 25.

⁽³⁾O.N.S, Annuaire statistique de L' ALgérie, n : 21, op.cit., P : 151.

⁽⁴⁾ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول حماية الشبيبة، مرجع سابق، ص: 25.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أن دور الجمعيات المهتمة بقضايا الأطفال والشباب مازال ضعيفا ومهمشا، بحيث لاحظنا أن نشاطاتها لا تظهر إلا في المناسبات والحفلات، إذ لم تمثل نشاطاتها العلمية والتربوية والثقافية الخاصة بالأطفال إلا (15%) من مجموع التظاهرات المنظمة خلال الخمس سنوات الأخيرة (1999-2003) ⁽¹⁾.

وهكذا تبقى منظمة الكشافة الأفضل تواجدا لدى فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن (18 سنة). ومن خلال هذه الأرقام يمكننا أن نستنتج أن هذه النسبة الضعيفة جدا من المنشآت الرياضية والثقافية والترويحية بعيدة كل البعد من أن تكون مجالات لاحتواء الشباب وتأطيرهم عن طريق شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة، لحمايتهم ووقايتهم من الانزلاق في الانحراف والجروح.

ونظرا للنقص الكبير الذي تعاني منه الجزائر في مجال المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية مازالت السينما والتلفزيون من أهم وسائل التسلية والترفيه وقتل الوقت عند شبابنا إلا أن هذين الوسيلتين كانتا في كثير من الحالات عاملا مساعدا على انحراف الطفل ذي الاستعداد الذي غالبا ما يميل إلى تقليد المواقف والشخصيات البطولية في الأفلام التي تركز على إثبات الذات وتأكيدها كالخروج عن النظام العام والسطو والقتل في سبيل تحقيق أهداف البطل ورغباته، فهذه النماذج من الأفلام غالبا ما تكون غير مستوعبة من طرف الشباب غير المؤهل لاستيعابها لذلك توجبت الرقابة عليها وفق أسس سليمة تراعي المضمون ولا تخرج عن الهدف المحدد لها لفائدة الشباب ووقايتهم.

وفي هذا المجال المتعلق بتأثير وسائل الإعلام على انحراف للأحداث لا يفوتنا أن نذكر تأثير الإنترنت الذي أخذ بعدا خطيرا للكثير من الأحداث المدمنين على هذه الشبكة التي تحمل في كثير من الأحيان سموما تؤدي إلى الانحراف في غياب الترشيد والوعي، ذلك لأن الإدمان على مواقع الإنترنت يحمل في حالات كثيرة انعكاسات خطيرة بعيدة عن الهدف المسطر في التسلية والترفيه، وذلك حين يدخل الأطفال والأحداث على المواقع المتضمنة لمشاهد العنف والجنس إلى غير ذلك من الآفات الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الحدث وتلحق به الضرر، يحدث كل ذلك في غياب الرقابة الصارمة من طرف الخواص الذين يفتحون قاعات الإنترنت من أجل الحصول على الربح، وذلك بمضاعفة الساعات دون أن يباليوا بالأضرار التي تلحق بالأطفال والأحداث.

⁽¹⁾ Mustéfa Khiati, *Les enfants avant tout, Alger*, éditions FOREM, 2004, P.194.

ودائماً في مجال علاقة كيفية استثمار الأحداث الذين تسربوا من المدارس وبقوا في الشارع دون عمل أو تكوين لأوقات فراغهم بجنوحهم وانحرافهم في الجزائر من ناحية الطريقة التي يشغل بها الأحداث وقت فراغهم، والأماكن التي يقضون فيها هذا الوقت، والأشخاص الذين يرتبطون بهم خلال تلك الفترة في ظل غياب سياسة ناجعة لإدماجهم أو تأطيرهم في النوادي والجمعيات ومختلف المنشآت الرياضية والثقافية والترفيهية نتيجة لقلتها أو انعدام وجودها في الكثير من الأحياء، وخاصة تلك التي تضم الكتل الشعبية الفقيرة توصلنا إلى أنّ الأرصفة والشوارع والمجالات العامة الواسعة أصبحت من أهم وسائل قضاء أوقات الفراغ والترويح في المجتمع الجزائري بحيث إنها أصبحت تساهم بقسط كبير في تكوين الشباب بثقافة الشارع.

ونتيجة لكل هذه الأوضاع التي يعاني منها الشباب ظهرت منذ الثمانينات في الجزائر فئة من الشباب إلى الواجهة الاجتماعية سميت بـ "الحيطة" أو "حيطيست" وهي فئة شبانية مهمشة وعاطلة، تفتقر إلى مصدر عيش قار، وتمضي أغلب أوقاتها متكئة على جدران البنايات في مختلف زوايا الشوارع. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر أنه لما كان لهذه الظاهرة أهمية كبرى في علم اجتماع الشباب في الجزائر نبّه أحد الباحثين بضرورة الاهتمام بدراسة سوسيولوجيا "الحيطيست" ⁽¹⁾.

ونظرا للفراغ الذي تعاني منه هذه الفئة المهمشة فإنها تجتمع في مجموعات في أماكن معينة في الحي الذي تسكن فيه، تختارها وتجعلها أماكنها المفضلة لأنها تراقب من خلالها كل صغيرة وكبيرة تحدث في الحي، وهكذا يقضي هؤلاء "الحيطة" جزءا كبيرا من أوقات فراغهم في محاولة الاطلاع على أمور ومشكلات وأسرار العائلات في الحي، وتغذية مذياع الأرصفة radio-trottoir، وبث الإشاعات، كما يمضون جل أوقاتهم في النظر إلى السيارات، ولباس الآخرين بنظرات ملؤها الشك والحقد.

كما أننا كثيرا ما نجد تجمعات لهؤلاء "الحيطيست" عند مداخل العمارات يتبادلون الأحداث والنكت، أو يغنون ويصرخون، كل ذلك يحدث بأسلوب وكلام خاص بـ "الحيطيست"، هذا الأسلوب الذي يتضمن الكثير من الشتائم والكلام البذيء، مما يتسبب في الكثير من الأحيان في إزعاج سكان الحي وإفلاق راحتهم.

⁽¹⁾Mohamed said Mustte, **L'emploi des jeunes en Algérie**, op.cit, P :88.

ونظرا للوضع المادي المتأزم الذي يعيشه هؤلاء "الحياطة" من الشباب البطال والمهمش نجدهم غالبا ما يحاولون الحصول على بعض النقود من أجل مصروفهم اليومي، فيقومون من حين إلى آخر ببيع حذاء رياضي أو سروال من النوع الرفيع أو هاتف نقال بسعر مغرٍ، ويعبرون عن هذه الحركة بتعبير خاص بهم وهو "تروح نافيقي" بمعنى "نروح أنبرئس".

غير أنه في كثير من الأحيان يعيش هؤلاء الشباب فترات ممتدة لا ينجحون في الحصول على نقود بطرق مشروعة فيلجؤون إلى الطرق غير المشروعة والمتمثلة في المتاجرة في المخدرات وغيرها من الممنوعات، ومن هنا يبدأ الانحراف.

إن أغلب هؤلاء "الحياطة"، ونظرا لوضعيتهم الصعبة نجدهم لا يثقون في مستقبل البلاد، ويصفونها وهم في حالة كبيرة من التذمر واليأس بـ "بلاد ميكي"، وبهذا يكونون مستعدين لأية مغامرة لأنهم يعتقدون اعتقادا راسخا بأنهم جردوا من حقهم فهم يمتقنون السلطات المعنية التي لم تشغلهم ولم تهتم بهم، بل نجد أكثرهم يحلم بباخرة تنقلهم إلى الخارج دون رجعة ليتخلصوا من واقعهم اليومي المر الذي لا يبشر بالأمل أو الانفراج. وبهذا يموت لديهم الاستعداد للاندماج في المجتمع، بل بالعكس فهم يبحثون عن سبل لمغادرة البلاد أو الانتقام من المجتمع عن طريق ممارسة السلوكات الانحرافية والإجرامية.

استنتاج:

من كل ما سبق ذكره حول أثر استثمار أوقات الفراغ في جنوح الأحداث بالجزائر يمكننا أن نستنتج أنّ الشباب الجزائري مازال يعاني، وبشكل كبير من التهميش والحرمان والضياع نظرا لعدم التكفل به على نطاق واسع، الأمر الذي كان له علاقة وطيدة بالزيادة المخيفة في معدلات الجنوح والإجرام في الجزائر.

وفي هذا المجال يمكننا أن نتساءل: ماذا فعلنا لحماية هذه الطاقة الحية من الشباب التي تمثل شريحة هامة في الهرم السكاني من الانحراف؟ هل أدمجناها بالفعل في المجتمع؟ وفي هذا الموضوع ذكر أحد الباحثين في علم الاجتماع: "أنه يوجد تناقض بين ثقل وزن الشباب من جهة، وغيابه بصفته جماعة منظمة من جهة أخرى"⁽¹⁾.

والمشكلة بالنسبة لنا اليوم كمجتمع نام نسبة شبابه عالية جدا هي مشكلة تكامل هذا القطاع من الشباب في مجتمع بدأ يخوض غمار ثورة البناء على جميع المستويات، فبالرغم من

⁽¹⁾Farouk BENATIA, « un fléau social, la délinquance » in panorama, revue trimestrielle des sciences sociales, (O.N.R.S) N : 2, Alger : dec 1979, P :60.

أن الشباب يساير المواقف والظروف المتغيرة أكثر من كبار السن إلا أن رؤيته لا تكون دائما واضحة التمييز بين المواقف الإجرامية وغيرها، وكيفية التغلب عليها، لأن التغير السريع يجعله لا يبحث إلا على ما يعتقد أنه يحقق له السعادة، لذلك توجب حمايته عن طريق مضاعفة الجهود من أجل التكفل الكلي به لوقايته من الانحراف.

المراجع:

- 1- بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الجزائر، 1994، ص .
- 3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.
- 4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول حماية الشبيبة: جنوح الأحداث، الجزائر، ماي، 2003.

1- Farouk BENATIA, « un fléau social, la délinquance » in panorama , revue trimestrielle des sciences sociales, (O.N.R.S) N : 2, Alger : dec 1979

2- Ministre du travail et de la sécurité sociale, institut national du travail, synthèse du rapport final sur le travail des enfants en Algérie, Alger, janvier 2005.

3- Mohamed said Musette ,L emploi des jeunes en Algérie in cahiers du cread, Alger, Ed: O.P.U, n° 26, 2eme trimestre, 1991

4- Mostéfa Khiati, Le travail des enfants en Algérie, Alger, Editions FOREM, 2006, P ; 43.

5- Mustéfa Khiati, Les enfants avant tout, Alger, éditions FOREM, 2004, P. 194.

6- O.N.S, Annuaire statistique de L' ALgérie, n : 21,.

7- O.N.S, L' Algérie en quelques chiffres , Alger, n : 35, Editions 2006.